

Distr.: Limited
21 June 2000
Arabic
Original: English/Spanish

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

ما قرره اللجنة الخاصة في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨ بشأن
بورتوريكو
تقرير من إعداد مقرر اللجنة الخاصة، السيد فيصل مقداد (الجمهورية العربية
السورية)

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١ مقدمة
٣	١٦-٢ معلومات عن بورتوريكو
٣	١٠-٢ خلفية عامة
٥	١٦-١١ التطورات الاقتصادية
٦	٣٢-١٧ التطورات الأخيرة
٦	٢٣-١٧ التطورات السياسية
٨	٣٠-٢٤ التطورات العسكرية
١٠	٣٢-٣١ منع الجريمة
١٠	٤٥-٣٣ الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة
١٠	٣٣ نظرة عامة

١١	٤٥-٣٤	الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة	باء -
١٤	٤٦	الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	جيم -
١٤	٥٧-٤٧	مسألة المركز السياسي: آراء الأطراف المعنية	خامسا -
١٤	٥١-٤٨	الولايات المتحدة الأمريكية	ألف -
١٥	٥٧-٥٢	بورتوريكو	باء -

المرفقات

٢٣	المنظمات التي جرى الاتصال بها لتقديم معلومات مستكملة عن تقرير المصير والاستقلال فيما يتعلق ببورتوريكو	الأول -
٢٤	الأمير التوجيهي الصادر من رئيس الولايات المتحدة إلى وزير الدفاع ومدير مكتب الإدارة والميزانية، القرار المتعلق باستخدام مرافق ميدان الرماية في "بيكيس"، بورتوريكو (الاستفتاء)	الثاني -

أولا - مقدمة

٤٣٨ ٠٠٠ نسمة، وتدل أحدث تقديرات مكتب تعداد السكان في عام ١٩٩٧ إلى أن عدد سكان العاصمة قد تغير بما يقل عن ١ في المائة.

٤ - وكانت بورتوريكو مستعمرة لاسبانيا في الفترة بين عامي ١٥٠٨ و ١٨٩٨. وعمقتضى معاهدة باريس المبرمة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٨٩٨ عند انتهاء الحرب الاسبانية - الأمريكية، تخلت اسبانيا عن الجزيرة للولايات المتحدة التي أقامت محمية عسكرية في الجزيرة في الفترة بين عامي ١٨٩٨ و ١٩٠٠. وفي عام ١٩٠٠ أقر كونغرس الولايات المتحدة قانون فوراكر الذي استبدل بالحكومة العسكرية حكومة مدنية تشمل جمعية تشريعية منتخبة من الشعب. بيد أن حاكم الجزيرة وأعضاء المجلس التنفيذي كانت تعيينهم واشنطن العاصمة، وكانت لهم سلطات واسعة على الجمعية التشريعية.

٥ - وقد عزز القانون التأسيسي (قانون جونز) الصادر في عام ١٩١٧ الحكم الذاتي، فقد أضاف لائحة للحقوق ومجلسا للشيوخ ينتخبه الشعب إلى الأجهزة الحكومية التي أقامها قانون فوراكر. ومع ذلك ما زال الحاكم تعيينه واشنطن العاصمة وما زال يملك حق نقض قرارات الجمعية التشريعية. ويعطي هذا القانون أيضا الجنسية الأمريكية لجميع سكان بورتوريكو، الأمر الذي يعارضه مجلس النواب في بورتوريكو، وهو الهيئة التشريعية المنتخبة من الشعب.

٦ - وفي عام ١٩٤٨ أقرت ثلاثة قوانين لمعاقبة الأفعال المناهضة لحكومة بورتوريكو خلال دورة استثنائية للجمعية التشريعية، وقع على أحدها حاكم الجزيرة فصار قانونا يحمل اسم القانون رقم ٥٣ المعروف أيضا باسم "Ley de la Mordaza" (قانون الكمام) أو "Gag Law" ويجرم هذا القانون الدعوة إلى استخدام القوة للتدمير أو قلب نظام الحكم في الجزيرة. ويعتبر القانون طبع أو نشر مواد معينة،

١ - اتخذت اللجنة الخاصة في جلستها الحادية عشرة، المعقودة يوم ٦ تموز/يوليه ١٩٩٩، القرار A/AC.109/1999/28. بشأن المسألة المتعلقة بما قرره اللجنة الخاصة في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨ بشأن بورتوريكو. وفي الفقرة ٧ من القرار، طلبت اللجنة الخاصة من المقرر أن يقدم تقريرا إلى اللجنة الخاصة بشأن تنفيذ القرار. وقد أعد مقرر اللجنة الخاصة هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. ويدرس التقرير مسألة بورتوريكو في ضوء التقارير السابقة التي أعدها المقرر، والتطورات السياسية الأخيرة في بورتوريكو، والإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن المسألة، وآراء الأطراف المعنية.

ثانيا - معلومات عن بورتوريكو

ألف - خلفية عامة

٢ - جزيرة بورتوريكو أصغر جزيرة في جزر الأنتيل الكبرى في البحر الكاريبي وأبعدها باتجاه الشرق. وتبلغ مساحتها ٦٣٧,٧ ٨ كيلومترا مربعا. بما في ذلك الجزر الصغيرة المحاورة لها وهي: بييكيس، وكوليرا، ومونا، وتغطي الجبال أكثر من ثلاثة أرباع بورتوريكو، ويبلغ ارتفاع السلسلة الممتدة بطول الجزيرة في أعلى نقاطها ١ ٢١٩ مترا.

٣ - وقد ازداد عدد السكان من قرابة ١٥٠ ٠٠٠ نسمة في بداية القرن التاسع عشر إلى أكثر من مليوني نسمة خلال النصف الأول من القرن العشرين. وكان مجموع عدد السكان حسب تعداد عام ١٩٩٠ يبلغ ٣ ٠٢٢ ٠٣٧ نسمة؛ وقدر أن عددهم في عام ١٩٩٧ بقرابة ٣,٨٢ ملايين. وبالإضافة إلى ذلك هناك عدد يتراوح بين ٢,٥ مليون و ٣ ملايين من أبناء بورتوريكو يقيمون في البر الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية. ويقدر تعداد ١٩٩٩ أن عدد سكان سان خوان عاصمة بورتوريكو يقارب

تتكون من مجلسين: مجلس الشيوخ (٢٧ عضواً)، ومجلس النواب (٥١ عضواً)؛ ويجري انتخاب أعضائهما بالتصويت المباشر للسكان الراشدين في كل انتخاب عام؛ (ج) محكمة عليا ومحاكم أدنى. ويمثل بورتوريكو في حكومة الولايات المتحدة مفوض مقيم، وهو عضو ليس له حق التصويت في مجلس نواب الولايات المتحدة، ولكنه عضو له حق التصويت في اللجان التي يشترك فيها. ورغم أن للنظام القضائي في بورتوريكو محاكمه الخاصة به، فإنه مدمج في النظام القضائي الاتحادي للولايات المتحدة من خلال محكمة الاستئناف للدائرة الأولى، كما أن القانون الاتحادي ينسخ القانون المحلي.

٩ - ورغم إقرار القانون العام رقم ٦٠٠ وإنشاء الحكومة الدستورية لبورتوريكو، فإن جميع القوانين التي لها صلة بعلاقات الإقليم بالولايات المتحدة ما زالت سارية المفعول. وشكلت هذه الأحكام قانون العلاقات الاتحادية الذي يرد وصفه بالتفصيل في تقرير المقرر لعام ١٩٧٤ (A/AC.109/L.976، الفقرات من ١٢٠ إلى ١٣٢). وبموجب هذا القانون، أدمجت بورتوريكو في النظم التجارية والجمركية والنقدية للولايات المتحدة. كما أخذت الولايات المتحدة على عاتقها مسؤولية الدفاع عن بورتوريكو.

١٠ - وفي عام ١٩٥٨، وضعت الجمعية التشريعية لبورتوريكو مشروع قانون يطلب إدخال تغييرات في قانون العلاقات الاتحادية. وفي السنة التالية، ولما يمض بعد سوى سبع سنوات على التصديق على الدستور، قدمت إلى كونغرس الولايات المتحدة ثلاثة مشاريع قوانين تطلب إدخال تغييرات في المركز السياسي للإقليم. ولكن لم يتخذ أي إجراء بشأن أي من هذه المشاريع. كذلك جرى في عام ١٩٦٧ استفتاء عام يعرض على السكان حرية الاختيار بين الاستقلال وبين أن يصبح الإقليم جزءاً من الولايات المتحدة أو الإبقاء على مركز الكومنولث. ولقي الخيار الثالث التأييد

وكذلك تنظيم جماعات أو جمعيات هدفها قلب نظام الحكم بمثابة جريمة جنائية^(١).

٧ - وفي عام ١٩٤٨ أيضاً، بعد أن سن كونغرس الولايات المتحدة القانون العام ٣٦٢، أجريت أول انتخابات شعبية لاختيار حاكم للجزيرة، وبذلك انتهت سلسلة الحكام المعينين من قبل واشنطن العاصمة. وفي عام ١٩٥٠، أقر كونغرس الولايات المتحدة القانون العام رقم ٦٠٠ الذي نص على إقامة حكومة دستورية ينتخبها شعب بورتوريكو. وأجري استفتاء بشأن هذه المسألة. وفي يوم ٤ حزيران/يونيه ١٩٥١، وافق على القانون ٧٦،٥ في المائة من مواطني بورتوريكو الذين أدلوا بأصواتهم. وجرى انتخاب جمعية دستورية في آب/أغسطس ١٩٥١ ومن ثم أعد مشروع دستور. وفي ٣ آذار/مارس ١٩٥٢، طرح مشروع الدستور على شعب بورتوريكو وتمت الموافقة عليه بنسبة ٨١ في المائة من السكان في استفتاء شارك فيه ٥٩ في المائة من الناخبين المؤهلين للتصويت. وأحيل المشروع بعد ذلك إلى كونغرس الولايات المتحدة لاعتماده وأقر يوم ٢٥ تموز/يوليه ١٩٥٢ بموجب القانون العام رقم ٤٤٧، شريطة إدخال تعديلات محددة على لائحة الحقوق^(٢). وقد أدخلت هذه التعديلات رغم بعض الاعتراضات على أساس أنه لا يجوز لكونغرس الولايات المتحدة تعديل الدستور من جانب واحد. وقد أدى الاستفتاء الشعبي العام وتصديق الكونغرس إلى قيام "كمنولث" بورتوريكو، وهي ترجمة فضفاضة للمصطلح الإسباني الوارد في الدستور وهو: "Estado Libre Asociado de Puerto Rico" (دولة بورتوريكو الحرة المرتبطة).

٨ - ودستور كمنولث بورتوريكو مبين بالتفصيل في تقرير المقرر المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٧٤ (A/AC.109/L.976، الفقرات من ٩١ إلى ١١٩). وباختصار، تتكون الحكومة من: (أ) حاكم منتخب لمدة أربع سنوات في كل انتخاب عام؛ (ب) جمعية تشريعية

٢٠٠٧. ولذا تحاول الإدارة حاليا تحويل القاعدة الاقتصادية من الصناعة التحويلية إلى الخدمات مع التأكيد على الأعمال التجارية والبحوث المتصلة بالتكنولوجيا الرفيعة فضلا عن السياحة^(٥).

١٢ - ووفقا لما أوردته إدارة العمل في بورتوريكو، في السنة المنتهية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، انخفضت العمالة في قطاع الصناعة التحويلية بمقدار ٨ ٠٠٠ فرصة عمل، وهو ما يمثل انكماشاً بنسبة ٥ في المائة عن السنة السابقة. وخلال السنتين الماليتين الماضيتين، فقد قطاع الصناعة التحويلية زهاء ٢٥ ٠٠٠ فرصة عمل^(٦). وفي السبعة شهور الأولى من السنة المالية ١٩٩٩/١٩٩٨، لم تتجاوز الزيادة في العمالة ٠,٤ في المائة بالمقارنة مع السنة المالية السابقة، وهو ما يعني استمرار اتجاه النمو المتواضع^(٧).

١٣ - وكانت ميزانية بورتوريكو لسنة ١٩٩٩/١٩٩٨، ١٩,٦ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة، بزيادة عن ميزانية سنة ١٩٩٧/١٩٩٨ التي كانت ١٥ مليار دولار. وستزداد الأموال المتاحة بزيادة أخرى بما قرره كونغرس الولايات المتحدة مؤخرا من رفع حصة بورتوريكو من عائدات الضريبة الاتحادية على خمر الروم من ١٠,٥٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ١٣,٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة على كل غالون يباع. وفيما يتعلق بالتضخم، فإن البيانات الرسمية توضح زيادة متوسطة تبلغ ٥,٢ في المائة في سنة ١٩٩٩/١٩٩٨، حيث أن إمدادات الأغذية - التي ترد بشكل عنصر بارزا من عناصر الرقم القياسي المحلي لأسعار السلع الاستهلاكية - قد أعاق وصولها إعصار "جورج"^(٨).

١٤ - وازداد الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٤,٢ في المائة في السنة المالية ١٩٩٩/١٩٩٨، عن قيمته في سنة ١٩٩٧/١٩٩٨ وقدرها ٣,١ في المائة. وكان السبب

بأغلبية ٦٠,٤١ في المائة من الناخبين. وهذه الجهود وغيرها من الجهود المبذولة لتغيير و/أو إيضاح مركز بورتوريكو من حيث صلتها بالولايات المتحدة مبينة بمزيد من التفصيل في تقرير سابق للمقرر (A/AC.109/L.976). وللرجوع إلى التطورات اللاحقة المتصلة بمسألة المركز السياسي، انظر الفقرات ٥٢ إلى ٦١ من هذا التقرير.

باء - التطورات الاقتصادية

١١ - تتمتع بورتوريكو باقتصاد صناعي ذي سمات خاصة مستمدة من جغرافيتها الجزرية وصلاتها المؤسسية الوثيقة مع الولايات المتحدة. وقطاع الصناعة التحويلية - الذي يشمل عمليات في مجال المنتجات الدوائية، والالكترونيات، والأدوات العلمية، والأجهزة الدقيقة - ويمثل ما يزيد على ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكان مما شجع التصنيع إصدار قانون الحوافز الصناعية لعام ١٩٥٤ الذي منح امتيازات لشركات أمريكا الشمالية التي تنشئ مصانع في الجزيرة. كما أعطت المادة ٩٣٦ من قانون الضرائب الاتحادية للولايات المتحدة حوافز ضريبية سخية لهذه الشركات، بما في ذلك الحق في إعفاء الأرباح المعادة إلى الوطن من الضرائب. وقد ساعدت هذه السياسات على مر السنين في جعل بورتوريكو "مركزا خارجيا للصناعة التحويلية" للولايات المتحدة. وهو وضع تؤكد بيانات بورتوريكو التجارية: فالتجارة الإجمالية تمثل ما يزيد على ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ ويتجه نحو ٩٠ في المائة من صادرات بورتوريكو من البضائع إلى الولايات المتحدة؛ وتشكل واردات شركات الولايات المتحدة في الجزيرة من المواد الخام والمنتجات الجاهزة ٨٥ في المائة من مجموع الواردات. ويأتي نحو ١٠ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي لبورتوريكو من السياحة التي أصبح تطويرها يشكل أولوية للحكومة الحالية^(٩). ومع ذلك، يجري حاليا الإلغاء التدريجي لحوافز المادة ٩٣٩ بحيث تلغى كلية بحلول عام

ثالثا - التطورات الأخيرة

ألف - التطورات السياسية

١٧ - في السلطة التنفيذية لبورتوريكو، ينتخب الشعب الحاكم لفترة مدتها أربع سنوات. وقد عمل بيدرو خوان روسيو غونزاليس، الذي ينتمي إلى الحزب التقدمي الجديد الحاكم، حاكما للجزيرة لفترتين متتاليتين (بداية من عام ١٩٩٣)^(١٢). والجمعية التشريعية لبورتوريكو تتكون من مجلسين: مجلس النواب ومجلس الشيوخ. ومجلس النواب الآن ٥٤ عضوا منتخبتين لفترة ٤ سنوات، حيث ينتخب ٤٠ منهم في دوائر انتخابية ذات مقعد واحد، و ١١ بانتخابات عامة بطريقة التمثيل النسبي، و ٣ للسماح للمعارضة بالحصول على ثلث المقاعد. وفي مجلس الشيوخ (السينادو) ٢٨ عضوا منتخبتين لفترة ٤ سنوات، حيث ينتخب ١٦ عضوا في دوائر ذات مقعدين، و ١١ ينتخبون انتخابيا عاما بالتمثيل النسبي، وعضو واحد للسماح للمعارضة بأن يكون لها ثلث المقاعد^(١٣).

١٨ - وفي الفترة المنقضية منذ أصدرت اللجنة الخاصة تقريرها المتعمق للسنة الماضية، لم يجر سوى انتخاب أولي واحد في بورتوريكو. وقد أحرقت الانتخابات الأولية في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ اختار فيها الناخبون ٩٥ مرشحا لمناصب رؤساء البلديات و ١٠٣ من المرشحين لمناصب نواب الهيئات التشريعية - بمن فيهم مرشحون لمقعد بورتوريكو الوحيد والذي لا يحق له التصويت في كونغرس الولايات المتحدة - لتحديد المرشحين للانتخابات العامة المزمع إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

١٩ - والحزبان السياسيان الرئيسيان اللذان اختير هؤلا المرشحون منهما هما الحزب التقدمي الجديد والحزب الشعبي الديمقراطي. والحزب الأخير، الذي يعارض كل الجهود الرامية إلى إنشاء الدولة، يسعى إلى إسقاط الحزب التقدمي

الرئيسي لذلك هو تدفق التحويلات وغيرها من أموال الإغاثة من البر الرئيسي عقب إعصار "جورج" الذي اجتاح بورتوريكو في عام ١٩٩٨. والإنفاق الحكومي على البنية الأساسية، فضلا عن الحوافز التي تقدم من أجل تنمية السياحة وبناء المساكن لأصحاب الدخول المتدنية، هو ما يحرك قطاع البناء. ولهذا السبب تنفق الحكومة بليون واحد من الدولارات سنويا تقريبا في السنوات الأخيرة في مشاريع البنية الأساسية هذه^(٩).

١٥ - وثمة زيادة جديدة في الحد الأدنى الاتحادي للأجور في الولايات المتحدة، الذي يتوقع أن يرتفع على الأرجح ليلغ ٦,١٥ دولارات في الساعة بدلا عن الحد الأدنى الحالي الذي يبلغ ٥,١٥ دولارات في الساعة، قوبلت بعدم الارتياح من جانب أصحاب الأعمال في بورتوريكو. ونظرا لأن نسبة مئوية كبيرة نسبيا من عمال بورتوريكو يتقاضون الحد الأدنى للأجور، يؤثر تشريع الحد الأدنى الاتحادي للأجور تأثيرا بالغا في بورتوريكو. والصناعات كثيفة الاستخدام لليد العاملة في الجزيرة، من قبيل صناعات الأزياء والملبوسات، تعاني بالفعل من الآثار الاقتصادية للمنافسة من المواقع ذات الأجور المتدنية مثل المكسيك التي يمكنها أن تصدر كما شاءت إلى الولايات المتحدة وبورتوريكو. بموجب اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. علاوة على ذلك، تتقاضى أغلبية موظفي القطاع العام في بورتوريكو الحد الأدنى للأجور^(١٠).

١٦ - ووفقا لما ورد في تقارير التوقعات لوحدة المعلومات التابعة لـمجلة الإيكونوميست، من المتوقع أن يسهم ارتفاع أسعار الفائدة وتزايد أسعار المنتجات النفطية في إبطاء النشاط الاقتصادي الخاص بدرجة متوسطة: وبالتالي، يتوقع أن ينخفض معدل نمو الناتج القومي الإجمالي في بورتوريكو إلى حوالي ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠/١٩٩٩. ومعدل أقل قليلا مرة أخرى في ٢٠٠٠/٢٠٠١^(١١).

دينية، وممثلين عن جميع المذاهب السياسية في البلد، على أنه ينبغي إطلاق سراح هؤلاء السجناء مراعاة لحقوق الإنسان^(١٥).

٢٢ - وفي آب/أغسطس ١٩٩٩، عرض الرئيس بيل كلنتون العفو على أولئك السجناء بشرط إعلانهم رسمياً الإقلاع عن العنف والامتناع عن مصاحبة المجرمين المدانين^(١٦). وفي ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وردت أنباء بأن ١١ من أولئك السجناء قد قبلوا اتفاق العفو. وقبل سجين آخر، وضع في السجن فيما يتصل بجرائم إضافية، اتفاقاً يطلق بموجبه سراحه بعد خمس سنوات^(١٧).

٢٣ - وثمة شاغل كبير ثالث يتعلق بحقوق الإنسان بشأن سعي حكومة الولايات المتحدة إلى تطبيق عقوبة الإعدام في قضايا متعلقة بـ ١٣ بورتوريكي في المحكمة الاتحادية المحلية في سان خوان. وقد ألغت بورتوريكو عقوبة الإعدام في عام ١٩٢٩، ويحظر دستور الكمنولث الذي أُجيز سنة ١٩٥٢ عقوبة الإعدام صراحة. وقد أجاز كونغرس الولايات المتحدة قوانين تعيد العمل بالعقوبة ضد زعماء عصابات المخدرات في عام ١٩٨٤، ووسع من نطاقها لتشمل أيضاً ٦٠ جريمة بحلول سنة ١٩٩٢. ورغم أن خمسا من تلك القضايا قد أتمتها دافع برد الدعوى، لا تزال هناك ثمان قضايا معروضة على المحكمة المحلية. وتجعل هذه الأرقام عدد المتهمين الذين يواجهون عقوبة الإعدام في بورتوريكو من بين أكبر الأعداد في أي ولاية أو إقليم، ولا يفوقها في ذلك إلا واشنطن العاصمة، وفرجينيا، ونيو مكسيكو، ويحاج دعاء في إلغاء عقوبة الإعدام بأن هذا النوع من العقوبة ظالم في بورتوريكو حيث يحظرها الدستور، ويفتقر فيه الناحيون إلى التمثيل بالنسبة للتصويت في كونغرس الولايات المتحدة^(١٨).

الجديد الذي ينتمي إليه الحاكم روسيو في الانتخابات العامة المقبلة. إلا أنه لم تجر انتخابات أولية بالنسبة لمنصب حاكم الجزيرة. وقد رشح الحزب التقدمي الجديد كارلوس بيسكيرا، وزير النقل والأشغال العامة في ذلك الوقت كما رشح حزب الشعب الديمقراطي المعارض سيلا ماريا كالديرون، عمدة سان خوان، بدون منافس. وثمة حزب سياسي ثالث، هو حزب استقلال بورتوريكو، لم يجر انتخابات أولية أيضاً: وبدلاً عن ذلك، صادقت جمعية عمومية عقدها الحزب في صيف عام ١٩٩٩ على القائمة الانتخابية التي كان يرأسها السناتور في ذلك الحين روبن بيروس - مارتينيز بوصفه المرشح لمنصب حاكم الجزيرة^(١٩).

٢٠ - وعرض على اللجنة الخاصة في السابق نوعان من المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان ذات الصلة ببورتوريكو. ويتعلق أولهما بوجود القوات العسكرية للولايات المتحدة في جزيرة بيبكيس (انظر الفقرات من ٢٢ إلى ٢٦)، الأمر الذي ادعى بعض مقدمي الطلبات إلى اللجنة الخاصة أنه يعوق ممارسة تقرير المصير.

٢١ - والمسألة الثانية تتعلق باستمرار سجن ١٥ من مواطني بورتوريكو في الولايات المتحدة بتهمة التآمر لإحداث فتنة وحياسة أسلحة. وينتمي السجناء إلى "القوات المسلحة للتحرير الوطني" وإلى "الماشيتيروس" (حملة مدى الماشيت)، وهما منظمتان ثوريتان سريتان تدعوان إلى استقلال بورتوريكو عن الولايات المتحدة. وفي السنوات الماضية ادعت اللجنة الوطنية لإطلاق سراح أسرى الحرب والسجناء السياسيين البورتوريكيين، وكذلك عدد من الزعماء السياسيين والمدنيين والدينيين أن هؤلاء السجناء الذين احتجز أغلبهم بسبب جرائم سياسية منذ ١٨ عاماً، قد صدرت ضدهم أحكام لا تتناسب في شدتها مع التهم الموجهة إليهم. وكان هناك توافق متزايد في الآراء، يشمل رؤساء سابقين لنقابة المحامين في بورتوريكو، ومنظمات

باء - التطورات العسكرية

رئيس الولايات المتحدة يطلب فيها وقف التدريبات^(٢٢). ووفقا لما ذكرته الأنباء الصحفية بعد ذلك بفترة وجيزة، اعترفت البحرية بأنها قامت في شباط/فبراير ١٩٩٩ بالخطأ بإطلاق ٢٦٣ طلقة من طلقات الرصاص المصنوعة من اليورانيوم المستنفد، الذي يحظر استعماله بتاتا في ميدان الرماية^(٢٣).

٢٦ - وفي ١١ حزيران/يونيه، بناء على أمر من الرئيس كلينتون، أعلنت وزارة الدفاع بالولايات المتحدة تشكيل فريق خاص لتقييم ضرورة الاستمرار في استخدام الذخائر الحية في "بيكيس". وبرئاسة فرانك راش، النائب الرئيسي لوزير الدفاع المساعد لسياسات إدارة القوات، عقد الفريق الخاص المعني بالعمليات العسكرية في "بيكيس" عددا من الجلسات العلنية خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس. وسافر إلى الجزيرة بغية دراسة جميع جوانب المسألة^(٢٤). وطلب إلى الفريق تحديدا أن يقوم بالتالي: تحديد مدى الحاجة إلى ميدان الرماية في "بيكيس" واستخدام الذخائر الحية هناك؛ والبحث عما إذا كانت هناك مواقع بديلة صالحة أخرى؛ ودراسة الآثار البيئية والصحية والاقتصادية على الجزيرة؛ والنظر في وجهات نظر مواطني بورتوريكو. وقام أيضا ريتشارد دانزغ وزير القوات البحرية بإصدار توجيهاته بالوقف الفوري لاستخدام جميع أنواع الذخائر الحية والخاملة في "بيكيس" خلال فترة الاستعراض الشامل للمسألة. وبالإضافة إلى ذلك، طلب إلى نائب وزير البحرية المساعد لشؤون التحويل وإعادة البناء أن يقترح سبلا لتحسين وفاء وزارة البحرية. بمذكرة تفاهم عام ١٩٨٣ مع حكومة بورتوريكو بشأن العمليات في "بيكيس" وتقديم المساعدة لها. وتلزم تلك المذكرة وزارة البحرية بالسعي إلى تحسين رفاه سكان "بيكيس" بالعمل مع وكالات الكمنولث والجماعات التابعة له للحصول على المنح، والأموال اللازمة

٢٤ - تتمتع بورتوريكو بموقع استراتيجي هام من الناحية العسكرية في منطقة البحر الكاريبي كجزء من القيادة الجنوبية التابعة للولايات المتحدة. وقد زادت أهمية بورتوريكو العسكرية للولايات المتحدة مؤخرا بسبب تحويل ملكية منطقة قناة بنما رسميا إلى جمهورية بنما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩^(٢٥)، وما حدث بعد ذلك من نقل مقر قيادة جيش الجنوب التابع للولايات المتحدة من بنما إلى قاعدة "فورت بيوكانان" في بورتوريكو^(٢٦).

٢٥ - وإضافة إلى ذلك، ما فتئت الولايات المتحدة تدير منشآت عسكرية في جزيرة "بيكيس"، التي تملك بحرية الولايات المتحدة ثلثيها. ويستخدم الجزء الغربي كمنطقة تخزين للذخائر، بينما يستخدم الجزء الشرقي "كامب غارسيا" للقيام بعمليات قصف القنابل والمناورات البرمائية. ويعيش السكان المحليين البالغ عددهم نحو ٣٠٠ ٩ نسمة في المناطق الواقعة بين الجزأين. وتشغل المرافق التابعة للبحرية أكبر منطقة في نصف الكرة الغربي تجري فيها هذه التدريبات بالذخيرة الحية، والمكان الوحيد الذي تحدث فيه عمليات القصف بالقنابل بالقرب من مجموعة كبيرة من السكان المدنيين^(٢٧). وفي السنوات الأخيرة زادت جماعات القواعد الشعبية والمنظمات البيئية من احتجاجاتها على وجود البحرية في "بيكيس" زاعمة وجود معدلات عالية للإصابة بالسرطان ضمن تأثيرات صحية ضارة في المنطقة كنتيجة ممكنة لانطلاق مواد سامة من القنابل التي تفجر على الجزيرة. وفي ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩، أخطأت قنبلة زنتها ٥٠٠ رطل هدفها أثناء تدريب على القصف بالقنابل الحية فقتلت أحد مواطني بورتوريكو وأصابت ثلاثة آخرين. ووفقا لما جاء في التقارير الصحفية، قام مئات من أبناء بورتوريكو عقب ذلك الحادث بالاحتجاج على وجود القوات العسكرية في الجزيرة، وبعث الحاكم برسالة إلى

”بيكيس“. وتشمل هذه التدابير تحديد مواقع مرابطة السفن التابعة لقوات بحرية الولايات المتحدة بحيث تنخفض الضوضاء؛ وإنشاء مرسى ومحطة ركاب لعبارة جديدة؛ وإنشاء منطقة صيد تجاري جديدة؛ وصرف تعويض مؤقت للصيادين؛ وتوسيع شبكة الطرق وتحسينها؛ ووضع برنامج حفظ الأحياء المائية المضيئة الحليجية؛ وبرنامج لتدريب الشباب على الأعمال؛ وتوفير أرض لزيادة طول مدرج المطار؛ وإجراء دراسة لخدمات الصحة العامة. وأخيراً، طلب الرئيس كلينتون إلى الكونغرس البدء في نقل ملكية ١١٠ إيكر من الأراضي في الربع الغربي من الجزيرة إلى بورتوريكو^(٢٩).

٢٩ - وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٠، وردت أنباء عن أن أناسا يبلغ عددهم ١٥٠.٠٠٠ شخص تجمعوا في سان خوان للاحتجاج على قيام القوات البحرية للولايات المتحدة بمناورات قصف قبالة الشاطئ من قاعدتها في بيكيس. وتحديدًا، سار المتظاهرون للإعراب عن عدم رضاهم عن الاتفاق الذي أبرم بين الرئيس كلينتون وبيدرو روسيو، حاكم بورتوريكو والذي يسمح للولايات المتحدة بمواصلة إجراء العمليات التدريبية العسكرية حتى موعد عقد الاستفتاء في سنة ٢٠٠١^(٣٠).

٣٠ - وطوال الفترة المشمولة بالاستعراض، قامت جماعات تمثل المجتمع المدني لبورتوريكو تمثيلاً شاملاً بعمليات عصيان مدني في ”بيكيس“ بإنشاء مواقع معسكرات في المناطق العسكرية، وعلى وجه التحديد في منطقة ميدان الرماية. وكان الغرض من هذه العمليات هو منع بحرية الولايات المتحدة من إجراء المزيد من التدريبات العسكرية، وكان أحد هذه المواقع، الذي أنشئ في أيار/مايو ١٩٩٩، هو موقع حزب الاستقلال البورتوريكي، الذي أقسم روبين بيروس رئيسه والمرشح لمنصب الحاكم، على أن يظل في المنطقة المحظورة حتى تسحب البحرية من الجزيرة. وبعد مضي سنة،

لبدء المشاريع وغيرها من أشكال المساعدة المالية من الوكالات الاتحادية لدعم التنمية الاقتصادية في الجزيرة^(٢٥).

٢٧ - ووفقاً لما جاء في التقارير الإخبارية في الفترة من آب/أغسطس ١٩٩٩ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، استمرت المظاهرات رغم المفاوضات الجارية بين مسؤولي حكومة الولايات المتحدة والمسؤولين البورتوريكيين. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، بالنظر إلى ما توصل إليه الفريق^(٢٦). وبعد فترة مطولة من المفاوضات، أعلن الرئيس كلينتون مساراً جديداً للعمل من شأنه تمكين أهل بورتوريكو من الاختيار بين سياستين بشأن تحديد مصير العمليات التدريبية العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة في الجزيرة. وحدد موعداً لإجراء استفتاء ١ أيار/مايو ٢٠٠١ - أو قبل ذلك الموعد أو بعده بـ ٢٧٠ يوماً - بغية تمكين سكان ”بيكيس“ من الإدلاء بأصواتهم بشأن المسألة^(٢٧). وإذا اختاروا البديل الأول، فقد أصدر الرئيس كلينتون توجيهها يقتضي بأن توقف القوات البحرية الأمريكية جميع أنشطة التدريب في ”بيكيس“ وأن تغادر الجزيرة بحلول ١ أيار/مايو ٢٠٠٣. أما إذا اختارت الأغلبية البديل الثاني، فسيستمر التدريب في ”بيكيس“ بشروط تعرض بالتفصيل قبل التصويت بثلاثة أشهر على الأقل (انظر المرفق الثاني للاطلاع على نص الأمر التوجيهي الصادر عن الرئيس)^(٢٨).

٢٨ - وقد أمر الرئيس كلينتون بأن يقتصر التدريب الذي يجري فوق ”بيكيس“ خلال الفترة السابقة لإجراء التصويت على الذخائر غير المتفجرة، وأصدر توجيهاته أيضاً للقوات البحرية وقوات مشاة البحرية بأن تخفض إلى نصف الوقت الذي تمضيه في التدريب، حيث سيقصر على ٩٠ يوماً على الأكثر في عام ٢٠٠٠، ولمعالجة المشاكل الناشئة عن التدريبات الماضية، التزم الرئيس باتخاذ تدابير للاستجابة للشواغل المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة والاقتصاد لسكان

خوسيه فوينتيس أغوستيني مباشرة من منصب النائب العام قام بإبلاغ لجنة مجلس النواب المعنية بالإصلاح الحكومي خلال جلسة استماع عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بأن الجهود التي تبذل في الجزيرة لمكافحة المخدرات قد أعيقت من جراء تزايد أعباء جهاز المحاكم الاتحادية والنقص في الأفراد ومعدات التصدي. ونتيجة لهذه القدرات المحدودة، لم تنجح سلطات بورتوريكو في ردع موردي المخدرات من كولومبيا والجمهورية الدومينيكية^(٣٥). ووفقا لما صرحت به إدارة مكافحة المخدرات التابعة لوزارة العدل الأمريكية، تقوم هذه العصابات بتهرب المخدرات إلى داخل بورتوريكو في "زوارق سريعة"، حيث تقوم بإعادة تعبئة المخدرات وشحنها إلى البر الرئيسي للولايات المتحدة عن طريق سفن نقل البضائع بالحاويات أو عن طريق الرحلات الجوية العادية^(٣٦).

٣٢ - وفي شهادة أخرى أمام لجنة الكونغرس، لم يكتف أحد مسؤولي إدارة مكافحة المخدرات من شعبة سان خوان الميدانية بتكرار شرح هذه التحديات وإنما وضع بإيجاز ما تقوم به حكومة الولايات المتحدة من مبادرات وعمليات إنفاذ رئيسية لمكافحة أنشطة الاتجار غير المشروع هذه. وتشمل تلك الجهود عدة فرق عمل متخصصة، ووضع نظام أكثر تطورا للاستخبارات والاتصالات المتعلقة بالمخدرات، وتعزيز التعاون مع عمليات إنفاذ القانون في المنطقة^(٣٧).

رابعاً - الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة

ألف - نظرة عامة

٣٣ - ترد المعلومات المتعلقة بالإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن بورتوريكو قبل عام ١٩٧٤ في تقرير المقرر لعام ١٩٧٣ (A/AC.109/L.976). وترد المعلومات المتعلقة بالإجراءات المتخذة خلال الفترة من عام ١٩٧٤ إلى

في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٠ قام رجال الضبط والتنفيذ والموظفون الاتحاديون التابعون للولايات المتحدة بإبعاد ٢١٦ شخصا من المنطقة. وكان من بين المحتجزين عضوان من كونغرس الولايات المتحدة تابعين للحزب الديمقراطي، وهما النائبان لويس غوتيريز ونيريا فيلاسكويز^(٣١) والمرشح لمنصب الحاكم بيتريوس. وبعد أربعة أيام من إنهاء الاحتلال استأنفت البحرية العمليات التدريبية للقصف من الجو إلى الأرض في "بيكيس" مستخدمة قنابل كاذبة^(٣٢). وبالرغم من عمليات القبض التي جرت في ٤ أيار/مايو، واصل أناس من جميع قطاعات المجتمع عصيان الحظر على دخول المنشآت العسكرية. وفي ١ حزيران/يونيه بلغ مجموع الذين قبض عليهم ٣١٦ فردا^(٣٣). وقد عاد كثير ممن قبض عليهم في بادئ الأمر إلى المواقع، مواصلين بذلك حركة الاحتجاج ومسبيين مأزقا في المحاكم الاتحادية. وحتى الآن اقتضرت الأحكام الصادرة بشأن التعدي على الحدود على قضاء عدة ساعات في زنانات حجز تابعة للحكومة الاتحادية.

جيم - منع الجريمة

٣١ - إن الموقع الجغرافي لبورتوريكو يجعلها صالحة بشكل خاص لاستعمالها كنقطة لإعادة شحن المخدرات. وفي أواخر الثمانينات زاد الاتجار غير المشروع بالمخدرات في بورتوريكو مسببا زيادة كبيرة في جرائم العنف والاستعمال غير المشروع للمخدرات. وهذا بدوره أثر في معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). فالإقليم يوجد به واحد من أعلى معدلات الإصابة بالإيدز في الولايات المتحدة، ٥٣,٣ حالة لكل ١٠٠.٠٠٠ من السكان، ٦٥ في المائة منها إصابات عن طريق الحقن^(٣٤) وإلى جانب جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة تعتبر بورتوريكو منطقة كثافة عالية للاتجار غير المشروع بالمخدرات ولا سيما فيما يتعلق باستيراد الكوكايين والهيريوي المتجهين إلى الولايات المتحدة. وبعد استقالة

عن نقابة المحامين في بورتوريكو؛ والقس يونس سانتا، نيابة عن لجنة الكنائس المعنية بالشؤون الدولية؛ وخورخي فاريناثي غارسيا، نيابة عن الجبهة الاشتراكية؛ وخوان ماري براس نيابة عن منظمة "قضية الاستقلال العامة - المشروع التعليمي البورتوريكي"؛ وفرناندو مارتين، نيابة عن حزب استقلال بورتوريكو؛ وإسماعيل غوادالوب، نيابة عن لجنة مناصرة إنقاذ بيكيس وتنميتها؛ وويلفريدو سانتياغو - فالينتي، نيابة عن "منظمة نيويورك المتحدة للمناصرين لقيام الدولة"؛ وويلما أ. ريفيرون كولازو، نيابة عن المؤتمر الوطني الهوستسياني؛ ونيلدا لوز ريكزك، نيابة عن منظمة التقدم الوطني من أجل الثقافة البورتوريكية؛ وماريسول كورتيجير رويز، نيابة عن الحزب الوطني لبورتوريكو (انظر A/AC.109/1999/SR.11).

٣٦ - وفي الجلسة الثانية عشرة، أدلى ببيانات كل من حوسيه أ. أداميس، نيابة عن منظمة "الجبهة"؛ وسلفادور فارغاس جونيو، نيابة عن "منظمة الأمريكيين البورتوريكيين المهتمين"؛ وحوسيه ج. ريفيرا، نيابة عن "منظمة استايداد ٢٠٠٠"؛ ولوليتا ليرون، نيابة عن منظمة "بورتوريكو وطني"؛ وفانيسا راموس، نيابة عن رابطة الحقوقيين الأمريكية؛ وأولغا ف. بابون سينترون، نيابة عن "منظمة التوجه الوطني الشامل لبورتوريكو"؛ وخوليو أ. مورينتي بيريز، نيابة عن منظمة "الحركة الجديدة من أجل استقلال بورتوريكو"؛ وج. م. ريفيرا - أرفيلو، نيابة عن "منظمة المناصرين لجعل بورتوريكو ولاية ضمن الولايات المتحدة"؛ ومارت كويل، نيابة عن حزب العمال الاشتراكيين؛ وزوي لوغو - مندوزا، نيابة عن منظمة "حملة دعم بيكيس" (انظر الوثيقة A/AC.109/1999/SR.12).

٣٧ - وفي الجلستين ١١ و ١٢، طرح ممثلو فيجي وكوت ديفوار وكوبا والعراق، بالإضافة إلى الرئيس، أسئلة على

عام ١٩٨٥ في تقرير المقرر عن تنفيذ ما قرره اللجنة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ بشأن بورتوريكو (A/AC.109/L.1191 و Add.1) الذي يغطي الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٦؛ وفي تقرير المقرر عن تنفيذ قرار اللجنة المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ بشأن بورتوريكو (A/AC.109/L.1334 و Add.1-3)، الذي يغطي الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٨. وفي تقرير المقرر المقدم عملاً بقرار اللجنة الخاصة المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس بشأن بورتوريكو (A/AC.109/L.1436)، الذي يغطي الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨١؛ وفي تقرير المقرر المقدم عملاً بما قرره اللجنة الخاصة في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٤ بشأن بورتوريكو (A/AC.109/L.1572)، الذي يغطي الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٥. وترد المعلومات المتعلقة بالإجراءات المتخذة في الفترة من ١٩٨٤ و ١٩٩٨ في تقرير المقرر عن تنفيذ ما قرره اللجنة في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨ بشأن بورتوريكو (A/AC.109/1999/L.13). وترد فيما يلي معلومات تكميلية عن الإجراءات المتخذة خلال سنة ١٩٩٩.

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة

٣٤ - في جلستي اللجنة الخاصة الحادية عشرة والثانية عشرة، المعقودتين في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠ وجه الرئيس بالنيابة الأنظار إلى مذكرة تتضمن قائمة بالمنظمات التي أعربت عن رغبتها في أن تستمع إليها اللجنة الخاصة فيما يتصل بالنظر في هذا البند، فضلاً عن تقرير أعده مقرر اللجنة الخاصة عن البند. وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة الخاصة على الاستجابة لتلك الطلبات واستمعت إلى ممثلي المنظمات المعنية (انظر الوثيقة A/AC.109/1999/CRP.4).

٣٥ - وفي الجلسة الحادية عشرة، المعقودة في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٩، أدلى بيان الحاكم بيدرو روسيو. وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات الجامعي إدواردو فيلانويفا مونوز، نيابة

- ٤٤ - وبعد التصويت، أدلى ممثل فتزويلا ببيان تعليلا للتصويت (انظر الوثيقة A/AC.109/1999/SR.12). وأدلى الرئيس بالنيابة ببيان (انظر الوثيقة A/AC.109/1999/SR.12).
- ٤٥ - وقد اتخذت اللجنة الخاصة القرار (A/AC.109/1999/28) في جلستها الثانية عشرة، المعقودة في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٩ وفيما يلي نص القرار:
- ”إن اللجنة الخاصة،**
- ”إذ تضع نصب عينيها إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، وقرارات ومقررات اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو،**
- ”وإذ تضع في اعتبارها أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أعلنت، في قرارها ٤٣/٤٧، المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، أن عقد التسعينات يمثل عقد القضاء على الاستعمار، والقرارات والمقررات السبعة عشر التي اتخذتها اللجنة الخاصة بشأن مسألة بورتوريكو، والواردة في تقارير اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة**
- ”وإذ تشير إلى أن يوم ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٩ يوافق الذكرى السنوية الواحدة بعد المائة لتدخّل الولايات المتحدة الأمريكية في بورتوريكو،**
- ”وإذ تشير إلى المبادرات المتنوعة التي اتخذها الممثلون السياسيون لبورتوريكو والولايات المتحدة في السنوات العشر الماضية، ولم تعجل في عملية إنهاء الاستعمار لشعب بورتوريكو،**
- ”وإذ تدرك أن البحرية التابعة للولايات المتحدة تستخدم جزيرة فييكس، بورتوريكو، منذ**
- بعض مقدمي الالتماسات (انظر الوثيقة A/AC.109/1999/SR.11).
- ٣٨ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل كوبا ببيان بشأن نقطة نظامية (انظر الوثيقة A/AC.109/1999/SR.11).
- ٣٩ - وفي الجلسة الثانية عشرة، طرح ممثلاً كوت ديفوار وكوبا أسئلة على بعض مقدمي الالتماسات (انظر الوثيقة A/AC.109/1999/SR.12).
- ٤٠ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثلاً كوت ديفوار وكوبا ببيانات بشأن نقطة نظامية (انظر الوثيقة A/AC.109/1999/SR.12).
- ٤١ - وفي الجلسة ذاتها، عرض مقرر اللجنة الخاصة التقرير الذي أعده عن بورتوريكو (انظر الوثيقة A/AC.109/1999/L.13).
- ٤٢ - وفي الجلسة ذاتها، عرض ممثل كوبا مشروع القرار A/AC.109/1999/L.6، الذي أدخل عليه تنقيحاً شفويًا (انظر الوثيقة A/AC.109/1999/SR.12). وفي الجلسة ذاتها، أدخل ممثل بوليفيا تعديلاً آخر على التنقيح الذي أدخله ممثل كوبا (انظر الوثيقة A/AC.109/1999/SR.12). وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيانات ممثلو شيلي وبابوا غينيا الجديدة والاتحاد الروسي وكوبا وكوت ديفوار وجمهورية ترازيا المتحدة وبوليفيا وسيراليون وكذلك الرئيس بالنيابة (انظر الوثيقة A/AC.109/1999/SR.12).
- ٤٣ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/AC.109/1999/L.6، بصيغته المنقحة شفويًا، بالتصويت بنداء الأسماء بأغلبية ١٢ عضواً مقابل لا شيء وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت (انظر الوثيقة A/AC.109/1999/SR.12).

ومنطقة البحر الكاريبي لها هويتها الوطنية الجليلة الخاصة بها؛

”٣ - تؤكد من جديد أملها، وأمل المجتمع الدولي، في أن تضطلع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بمسؤوليتها بالإسراع في عملية تتيح لشعب بورتوريكو أن يمارس بالكامل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، بما يتفق مع قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وقرارات ومقررات اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو؛

”٤ - تشجع حكومة الولايات المتحدة، انطلاقاً من ضرورة ضمان الحق المشروع في تقرير المصير وحماية حقوق الإنسان للشعب البورتوريكي، على أن تأمر بإيقاف التدريبات والمناورات العسكرية لقواتها المسلحة في جزيرة فييكس وإعادة الأرض المحتلة إلى شعب بورتوريكو؛

”٥ - تعرب عن أملها في أن ينظر رئيس الولايات المتحدة بعين العطف في الطلب المعروض عليه بشأن إطلاق سراح السجناء البورتوريكيين الذين يقضون في سجون الولايات المتحدة أحكاماً بالسجن في قضايا تتعلق بالكفاح من أجل استقلال بورتوريكو؛

”٦ - تلاحظ مع الارتياح التقرير الذي أعده المقرر (١)، امثالاً للقرار المؤرخ ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨^(٣٨)؛

”٧ - تطلب من المقرر أن يقدم تقريراً إلى اللجنة الخاصة في عام ٢٠٠٠ عن تنفيذ هذا القرار؛

”٨ - تقرر إبقاء مسألة بورتوريكو قيد الاستعراض المستمر“.

أكثر من خمسين سنة، للقيام بمناورات عسكرية، وبذلك لا تترك في متناول السكان المدنيين سوى بقعة لا تكاد تبلغ ربع مساحة الجزيرة، مما يؤثر في صحة السكان والبيئة وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم،

”وإذ تلاحظ اتفاق الشعب البورتوريكي في الرأي على الحاجة الملحة إلى إيقاف المناورات العسكرية وإعادة الأرض المحتلة إلى شعب بورتوريكو،

”وإذ تلاحظ أيضاً اتفاق الشعب البورتوريكي في الرأي تأييداً لإطلاق سراح السجناء البورتوريكيين الذين مازالوا، منذ أكثر من خمس عشرة سنة، يقضون في سجون الولايات المتحدة أحكاماً بالسجن في قضايا تتصل بالكفاح من أجل استقلال بورتوريكو،

”وقد استمعت إلى بيانات وشهادات تمثل مختلف وجهات النظر السائدة في أوساط شعب بورتوريكو ومؤسساته الاجتماعية،

”وقد نظرت في تقرير مقرر اللجنة الخاصة عن تنفيذ القرارات المتعلقة ببورتوريكو (A/AC.109/1999/L.13)،

”١ - تؤكد من جديد حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وانطباق المبادئ الأساسية لذلك القرار على مسألة بورتوريكو؛

”٢ - وتكرر التأكيد على أن شعب بورتوريكو يشكل أمة من أمم أمريكا اللاتينية

بورتوريكو (A/AC.109/1999/L.13، الفقرات ١٦٩-١٨٠) الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨. ووفر تفاصيل عن الانتخابات العامة في الأعوام ١٩٨٨ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦، وعن استفتاءين أجريا في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٨.

ألف - الولايات المتحدة الأمريكية

٤٨ - لم تغير الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٣ موقفها إزاء مركز بورتوريكو وإزاء صلاحيات هيئات الأمم المتحدة يبحث هذا المركز. وبموجب القرار ٧٤٨ (د - ٨) المؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣، أعفت الجمعية العامة الولايات المتحدة من التزاماتها بموجب الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة. وتعتبر الولايات المتحدة منذ ذلك الحين على أن بورتوريكو قد مارست حقها في تقرير المصير وحصلت على قسط كامل من الحكم الذاتي وقررت بحرية وبشكل ديمقراطي الدخول في ارتباط حر مع الولايات المتحدة وبالتالي فهي، وفقا لما نُص عليه صراحة في القرار ٧٤٨ (د - ٨)، خارج نطاق نظر الأمم المتحدة. وفي الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، قال ممثل الولايات المتحدة في اللجنة الرابعة إن المركز السياسي لبورتوريكو قد جرى بحثه في استفتاءات عامة عديدة. وأظهرت نتائج تلك الاستفتاءات أن استقلال بورتوريكو لا يجد التأييد إلا من القليلين. وتؤيد أغلبية البورتوريكيين الوضع الراهن، وهذا معناه أن المسألة ليست لها صلة بعمل اللجنة^(٤٠).

٤٩ - وفي ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، عُرض مشروع قانون (قرار مجلس النواب ٨٥٦، المعروف أيضا "بمشروع قانون ينغ"، نسبة إلى مقدمه، دون ينغ) في كونغرس الولايات المتحدة فيما يتصل باستفتاء عام ١٩٩٨ المقترح في بورتوريكو. ولو كان المجلس قد أقر ذلك المشروع، لكان القانون قد اقتضى من رئيس الولايات المتحدة أن يضع خطة انتقالية لا تتجاوز فترتها ١٠ سنوات ويقدمها

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٤٦ - خلال الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة، لم يقدم مشروع قرار بشأن هذه المسألة للجمعية لاتخاذ إجراء بشأنه. ولدى عرض مقرر اللجنة الخاصة تقرير اللجنة في الجلسة ٧١ للجمعية العامة المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ذكر ما يلي:

"وفي هذه السنة، نظرت اللجنة الخاصة، عملا بما قرره في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨ بشأن بورتوريكو، في تقرير عن هذه المسألة واعتمدت قرارا (A/AC.109/1999/28). وأكدت اللجنة الخاصة من جديد، بمقتضى أحكام قرارها، أنها تأمل في أن تسرع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالقيام بعملية تتيح لشعب بورتوريكو الممارسة الكاملة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) وقرارات ومقررات اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو. كما حضت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على أن تأمر بوقف التمارين والمناورات العسكرية لقواتها المسلحة على جزيرة بيكيس وإعادة الأرض المحتلة إلى شعب بورتوريكو"^(٣٩).

خامسا - مسألة المركز السياسي: آراء الأطراف المعنية

٤٧ - يرد بيان مفصل للتطورات ذات الصلة بمسألة المركز السياسي قبل الفترة المشمولة بالاستعراض في التقارير التالية عن الفترات المقابلة لها: A/AC.109/L.1334، الفقرات ٥٧ إلى ٨٢ (١٩٥٩-١٩٧٩)؛ و A/AC.109/L.1436، الفقرات ٦٧ إلى ٨١ (١٩٧٩-١٩٨٢)؛ و A/AC.109/L.1572، الفقرات ٧٣ إلى ١٢٠ (١٩٨٢-١٩٨٥). وقد حظي تقرير المقرر المتعمق السابق بشأن

باء - بورتوريكو

٥٢ - في آذار/مارس ٢٠٠٠، بعثت اللجنة الخاصة برسائل متطابقة إلى عدة أحزاب سياسية في بورتوريكو وإلى بعض المنظمات التي كانت قد اتصلت باللجنة الخاصة قبل ذلك بشأن هذا الموضوع، دعتهما فيها إلى أن تحيل إلى المقرر آراءها في التطورات ذات الصلة ببورتوريكو التي حدثت منذ صدور تقرير السنة الماضية (انظر المرفق الأول، للاطلاع على قائمة بالمنظمات التي جرى الاتصال بها). كما بُعثت رسالة مماثلة إلى ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة طُلب فيها الإدلاء بآراء هذا البلد بشأن تلك التطورات.

٥٣ - وترد أدناه نصوص الردود التي استلمت.

٥٤ - وقد كتب إدواردو موراليس كول، رئيس نادي بورتوريكو، ما يلي بالنيابة عن تلك المؤسسة:

”لا تزال هناك مشكلتان تواجهان بورتوريكو. وهما مشكلتان متصلتان ببعضهما اتصالاً وثيقاً، إلا أنهما منفصلتان: (أ) مشكلة مركزها السياسي النهائي؛ و(ب) مشكلة مركزها الاستعماري. وما دام سياسيو الولايات المتحدة والسياسيون البورتوريكيون يصرون على حل مشكلتنا الاستعمارية بالبت أولاً في مشكلة المركز السياسي النهائي، فإن أيًا من المشكلتين لن تحل أبداً. ومن الواضح عدم وجود توافق في الآراء، وأن البورتوريكيين سيظلون منقسمين إلى الأبد بشأن ما يفضلونه بالنسبة للمركز السياسي النهائي. ومن الواضح أيضاً أنه لن يكون هناك أبداً تصويت بأغلبية كبيرة لصالح أي من الخيارات البديلة بشأن المركز السياسي، على الأقل لسنتين عديدة قادمة.

”وفي غضون ذلك، فإن مما يخالف ميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٥١٤ (د-١٥) وغيرها أن

للكونغرس ليصادق عليها، الأمر الذي كان من شأنه أن يؤدي إلى حصول بورتوريكو على حكم ذاتي كامل. أما إذا ما أشار الاستفتاء إلى أن الأغلبية توافق على اندماج بورتوريكو إلى الولايات المتحدة، لكان القانون قد اقتضى أن تتضمن الخطة المذكورة آنفاً، من جملة أمور، الموعد الفعلي لاندماج بورتوريكو في الولايات المتحدة في فترة لا تتجاوز ١٠ سنوات. وبذلك ألزم مشروع قانون ينغ حكومة الولايات المتحدة فعلياً بنتائج الاستفتاء. واعتمد مجلس النواب القانون في ٤ آذار/مارس ١٩٩٨ بأغلبية ٢٠٩ أعضاء مقابل ٢٠٨ أعضاء. إلا أن مجلس الشيوخ لم يتخذ إجراء بشأنه قبل نهاية دورة الكونغرس وسقط بالتالي.

٥٠ - ورغم عدم إلزام الكونغرس لحكومة الولايات المتحدة بالنتائج، فقد جرى الاستفتاء في موعده المقرر وهو ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وشارك فيه ٧١ في المائة من الناخبين. وكانت نتيجة التصويت كما يلي: ٤٠,٤ في المائة لصالح ”لا أوافق على أي من الخيارات المطروحة أعلاه“، و ٤٦,٧ في المائة لصالح الاندماج، و ٢,٣ في المائة لصالح الاستقلال، و ٠,٣ في المائة للارتباط الحر، و ٠,٠٦ في المائة لمركز الكمنولث. وعقب الإعلان عن نتائج الاستفتاء العام لسنة ١٩٩٨، قال الرئيس كلينتون إنه سيعمل مع الكونغرس وزعماء بورتوريكو ”لتمكين البورتوريكيين من إيضاح اختيارهم من بين الخيارات المطروحة“ وذكر أنه لا يزال ”ملتزماً بتنفيذ اختيار الأغلبية فيما يتعلق بمركز بورتوريكو في المستقبل“^(٤١).

٥١ - وترد معلومات أساسية إضافية عن آراء الولايات المتحدة ومواقفها منذ عام ١٩٥٣، بما في ذلك وجهات النظر التي أعرب عنها مسؤولون في السلطة التشريعية ومقررات السلطة القضائية لحكومة الولايات المتحدة، في تقرير عام ١٩٩٩ (A/AC.109/1999/L.13).

أي من هذه الاقتراحات بالاندماج أو الارتباط الحر أو سواه في بورتوريكو وعرض على الكونغرس، في إطار الوقت المحدد، وقبله الكونغرس، حينئذ يصبح الاقتراح المعتمد والمقبول نهائياً كذلك، وبذلك تكون كل من المشكلة الاستعمارية ومشكلة المركز السياسي قد حُلَّت.

”ونقل السيادة المسبق إلى البورتوريكيين هو السبيل الوحيد إلى حل المشكلتين معا لأنه السبيل الوحيد الذي يمنح المرونة اللازمة للتغيير إلى مركز آخر يصبح دائما عند اعتماده وقبوله. وهو أيضا الطريقة الوحيدة التي يمكن بها حل المشكلتين حتى في حالة عدم حدوث شيء. والاندماج لا يمكن أن يكون مركزا انتقاليا يمكن أن يجري تغييره في المستقبل، رغم أنه قد يكون في نهاية المطاف هو الحل للمشكلتين. ويمكن لمركز الكمنولث الحالي، عند النظر إليه للوهلة الأولى، أن يبدو مركزا مرنا يمكن في نهاية المطاف تغييره إلى مركز نهائي إلا أن المركز الاستعماري هو تحديد المركز الذي قادنا إلى طريق مسدود فيما يتعلق بحل أي من المشكلتين الاستعمارية والمشكلة المتعلقة بالمركز السياسي النهائي.

”وقد بعثت بهذا المنظور الجديد إلى الكونغرس. والأمر متروك الآن لأعضاء الكونغرس فيما يتعلق بوضع القواعد لتنفيذه للأمم المتحدة فيما يتعلق بممارسة أكثر جهودها إقناعا بحيث يجري تنفيذه. وأعتقد أن بوسع الأمم المتحدة أن تساعد في هذا المسعى بل وينبغي لها أن تساعد فيه. وفي غضون ذلك، أوكد مجددا طلباتي السابقة إلى الأمم المتحدة بأن يعاد إدراج بورتوريكو على قائمة

تواصل الولايات المتحدة ممارسة سلطة سياسية على مستعمرة بورتوريكو التابعة لها. وتقوم الولايات المتحدة على نحو غير شرعي ولا أخلاقي باستغلال هذه الحالة لإدامة علاقتها الإمبريالية - الاستعمارية بورتوريكو. وتبدو الحالة كما لو كانت مأزقا لا مخرج منه، إلا أنها ليست كذلك. ويمكن إيجاد الحل بالبت فيما يتعين القيام به أولا، بين حل المشكلة الاستعمارية أو حل مشكلة المركز السياسي النهائي. وأعتقد أنه ينبغي حل المشكلة الاستعمارية أولا وسأبين كيفية ذلك وسببه. فلا بد من حل المشكلة الاستعمارية أولا بحث الولايات المتحدة على الاعتراف بالسيادة الكاملة لشعب بورتوريكو. ويمكن للولايات المتحدة القيام بذلك الاعتراف من طرف واحد بشروط معقولة، في خطة شاملة تشرف عليها الأمم المتحدة. وينبغي للخطة أن تشمل، في جملة أمور، آلية لتقوم في نهاية المطاف بحل مشكلة المركز السياسي النهائي لبورتوريكو، على النحو التالي مثلا: بمجرد أن تتمتع بورتوريكو بسيادتها على النحو الكامل، يمكن للولايات المتحدة حينئذ أن تعطي شعبنا وقتا محددا للتقدم باقتراح إلى الكونغرس للاندماج، أو للارتباط الحر، أو لأي بديل آخر. وفي ذلك الوقت ستكون الحالة الاستعمارية قد حُلَّت بالفعل ولن يتبقى لنا عندئذ سوى المضي قدما صوب تحديد مركزنا السياسي النهائي. وإن لم يقدم اقتراح بالاندماج أو الارتباط الحر أو أي بديل آخر للكونغرس في إطار الوقت المحدد، أو إذا قدم اقتراح من هذا القبيل ولم يقبله الكونغرس، حينئذ يصبح الاستقلال نهائياً وستكون كل من المشكلة الاستعمارية ومشكلة المركز السياسي النهائي قد حُلَّت عندئذ. وإذا اعتمد

لقوات بحرية الولايات المتحدة من "بيكيس". والرأي العام فيما يتعلق ببيكيس ظهر بوضوح في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٠ في واحدة من أكبر المظاهرات المدنية في تاريخ بورتوريكو وذلك بتوافق الآراء الذي لا يدانيه الشك والمؤيد للسلام ولوضوح حد دائم للممارسات العسكرية في الجزيرة. ولا تزال حكومة الولايات المتحدة تنتهك حق بورتوريكو في تقرير المصير في جميع شؤونها الداخلية. وهذه الأعمال تنتهك حكومة الولايات المتحدة أيضا عدة معاهدات دولية تقر بحق كمنولث بورتوريكو في تقرير المصير. ويتجلى هذا الموقف في القرارات التي اتخذتها مؤخرا المحكمة العليا للولايات المتحدة التي اعتبرت فيها بورتوريكو إقليما تابعا للولايات المتحدة.

٥٦ - وبالنيابة عن الحزب القومي البورتوريكي، عددت لندا باكييل أربع مسائل مثيرة للاهتمام:

"١ - ... ما زالت "بيكيس" أسيرة القوات العسكرية للولايات المتحدة. ففي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، رفض الرئيس كلينتون رئيس الولايات المتحدة الطلب الرئيسي لشعب بورتوريكو بشأن استخدام إقليم بلدية جزيرة "بيكيس" للأغراض العسكرية. و"الأوامر التوجيهية الرئاسية" غير ذاتية التنفيذ تقرر ما يلي:

(أ) فترة أخرى لا تقل عن ٣ سنوات من عمليات القصف بالذخائر "الخاملة"، تقتصر على ٩٠ يوما في السنة، في مقابل التقدم بطلب إلى الكونغرس لإلّاذن بمبلغ ٤٠ مليون دولار لتحسين البنيات الأساسية وإعادة ٨٠٠٠ كويردا من الأراضي؛

(ب) إجراء استفتاء بشأن استمرار قوات البحرية في عمليات القصف، بعد استئناها.

الأقاليم المستعمرة التي يتعين على الدول التي تمارس عليها سلطات سياسية أن تقدم عنها تقارير".

٥٥ - وبالنيابة عن نقابة المحامين في بورتوريكو، كتب إدواردو فيلانويفا مونوز، رئيس تلك المنظمة، ما يلي:

"... إن القرار A/AC.109/1999/28 بشأن بورتوريكو، الذي اتخذته اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، وافق على تحرير سجنائنا السياسيين، وعلى سحب التدخل العسكري لبحرية الولايات المتحدة من "بيكيس"، دون إجراء أي عمليات قصف أخرى. ويعترف ذلك القرار أيضا بالحق المشروع لشعب بورتوريكو في تقرير مصيره. ومنذ حزيران/يونيه ١٩٩٩، لم تنفذ الأجزاء من القرار المذكورة أعلاه تنفيذا كاملا، وذلك للأسباب التالية:

(أ) لا يزال هناك خمسة سجناء سياسيين بورتوريكيين في السجون الاتحادية في الولايات المتحدة. ولم تعرب حكومة الولايات المتحدة عن أية نية لإطلاق سراحهم؛

(ب) فيما يتعلق بمسألة جزيرة "بيكيس"، يعترض الرئيس، فيما يمثل جزءا من قرار البيت الأبيض، أن يجري استفتاء بين سكان "بيكيس" لا يحتوي إلا على خيارين يتضمن كلاهما مواصلة القصف في الجزيرة؛

(ج) تعترض الحكومة الاتحادية تنفيذ عقوبة الإعدام في عشرة سجناء بورتوريكيين في السجن الاتحادي في بورتوريكو، من خلال التشريعات الاتحادية، رغم أن دستورنا يحظر عقوبة الإعدام.

"والرأي العام في بورتوريكو يعارض تنفيذ عقوبة الإعدام ويطالب بشدة بالانسحاب الفوري

”حرها القدرة“ التي تخوضها ضد دعاة الاستقلال من البورتوريكيين. بيد أنه لم يشر إلا إلى برنامج ”COINTELPRO“ (برنامج الاستخبارات المضادة) سيئ الصيت الذي أُعلن توقف العمل به رسمياً في نهاية السبعينات، بعد أن كشفت عن وجوده مجموعه من الناشطين المعارضين للحرب من أمريكا الشمالية.

”و لم يستطع فريش الرد على أسئلة سيرانو عما إذا كان مكتب التحقيقات الاتحادي مسؤولاً أيضاً عن التعذيب بالإشعاع الذي تعرض له بيدرو ألبيزو كامبوس، أكثر الوطنيين احتراماً في بورتوريكو، حينما كان سجيناً لدوره في الكفاح من أجل الاستقلال في الفترة بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٦٤. كما لم يلق أي ضوء على الاغتيالات التي حدثت لكل من كارلوس مونيذ فاريلابن قائد الاستقلال، الحامي خوان ماري براس، أو أنجيل رودريغيز كرسوبال، الذي قُتل عمداً حينما كان رهن السجن في تالاهاسي، بفلوريدا، بسبب مشاركته في احتجاجات سلمية ضد الاحتلال العسكري لجزيرة ”بيكيس“.

”٣ - ولا يزال ثمة سجناء سياسيين لم يُطلق سراحهم بعد: وقد ابتهج شعب بورتوريكو عندما وصلته أنباء إطلاق سراح ١٠ من سجناء الأمة السياسيين، في الوقت الذي أدان فيه الشروط القاسية التي فرضت عليهم. وتشمل تلك الشروط منع أختين كانتا في السجن معاً من الالتقاء بعد إطلاق سراحهما، واشترط أن يوقع الجميع على وثائق تعلن تخليهم عن النضال المسلح، وأن يقدم من يطلق سراحهم عينات بول عند الطلب، وأن يسمحوا بدخول بيوتهم للموظفين الاتحادين

”والاستفتاء، الذي ستحدد مواعده قوات البحرية، لا يتفق مع السياسة العامة المعلنة لبورتوريكو والتي تطالب بالوقف الفوري والدائم للتدريبات العسكرية في ”بيكيس“ وإعادة كل أراضي ”بيكيس“ التي استولت عليها قوات البحرية. وسيعرض الاستفتاء ما يلي: (أ) وضع حد لعمليات القصف خلال ثلاث سنوات أخرى، أو، (ب) لاستمرار القصف إلى أجل غير مسمى في ”بيكيس“ بذخائر ”حيّة“، مقابل ٥٠ مليون دولار إضافية. وتقر قوات البحرية بأن الاستفتاء قد صُمم لتحسين فرصة احتفاظها بما تسميه ”درّتها الثمينة“ - أي ”ميدان التدريب على الرماية بالأسلحة في المحيط الأطلسي“ في جزيرة ”بيكيس“ - الذي تصر على أنه ”لا غنى عنه“ للأمن القومي للولايات المتحدة.

”وقد سار ما يقارب ربع مليون من البورتوريكيين في مظاهرة الاحتجاج التي أقر بيدرو توليدو، رئيس الشرطة بأنها كانت أضخم مسيرة في تاريخ بورتوريكو. ولا يزال أناس يتراوح عددهم بين ١٠٠ و ٢٠٠ معسكرون في أكثر من عشرة معسكرات داخل ميدان الرماية لتدريبات القصف الذي احتلته البحرية والتي أقامها سكان ”بيكيس“، ونقابات العمال، والأسقفية الكاثوليكية لبيكيس، وغيرهم.

”٢ - ويعترف رئيس مكتب التحقيقات الفيدرالي بانتهاك حقوق البورتوريكيين. فرداً على أسئلة طرحها خوسيه سيرانو عضو كونغرس الولايات المتحدة المولود في ماياغويز، أقر لويس فريش مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي بأن وكالته قد استخدمت تكتيكات غير مشروعة وعنيفة في

هذا الانتهاك الأساسي لحق المواطن في الحياة والأمن، الأمر الذي يظهر مجددا الأثر المدمر للاستعمار على حقوق الإنسان“.

٥٧ - وبالنيابة عن الحزب الشعبي الديمقراطي، كتب سيلا م. كالديرون، رئيس الحزب ومرشحه لمنصب الحاكم، ما يلي:

”فيما يتعلق بالوضع في ”بيكيس“، ليس لدينا حتى الآن حل لهذه الحالة الفظيعة. وأنا أشيد بجهود اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار الرامية إلى إقناع الولايات المتحدة بوقف المناورات العسكرية الخطيرة في هذه الجزيرة الصغيرة. ويحدوني أمل في أنه، كما استجاب الرئيس لطلب اللجنة الخاصة - وطلب كثيرين لا حصر لهم غيرها - بإطلاق سراح السجناء السياسيين من دعاة الاستقلال، فإنه يصغي لنداء اللجنة بشأن المسألة المتعلقة بجزيرة ”بيكيس“.

”وقد حقق الرئيس كلبنتون تقدما كبيرا بإقراره بأن القوات البحرية للولايات المتحدة عليها أن تغادر ”بيكيس“، بيد أن الحل الذي اقترحه سيجعل البحرية تواصل تدريباتها في الجزيرة لمدة ثلاث سنوات أخرى، وإن كان ذلك بذخائر حاملة فقط. وقد كتبت إلى الرئيس أطلب إعطاء شعب ”بيكيس“ الفرصة، في أقرب موعد ممكن، للتصويت على ما إذا كانوا يريدون أن تظل القوات البحرية في الجزيرة. وقد أكد الرئيس مجددا موقفه بأن لا بد للقوات البحرية أن تستخدم ”بيكيس“ لثلاث سنوات أخرى. ولكن الأساس المنطقي لهذا الموقف يضعف أكثر فأكثر بمرور الوقت وبقدرة

المسؤولين عن مراقبة المعفو عنهم، دون سابق إطار، في أية ساعة من النهار أو الليل.

”ولا يزال السجن يضم بين جدرانها كلا من: أوسكار لوبيز ريفيرا، وهايدي بلتران، وكارلوس ألبرتو توريس، وخوان سيغارا بالمر، وأنطونيو كاماتشو نغرون. وقد رفض كاماتشو ولوبيز عروضاً بالعفو المشروط. وقبل سيغارا بالمر، إلا أنه لن يكون أهلاً للإفراج عنه قبل خمس سنوات أخرى. ورفض التماس العفو الذي تقدمت به توريس، ولم تتقدم بلتران بالتماس للعفو.

”وقضية الأستاذ خوسيه سوليس خوردان هي حاليا في مرحلة الاستئناف بعد قرار أصدرته هيئة محلفين استبعد منها ممثلو الادعاء بشكل منهجي المواطنين المنحدرين من أصول أمريكية لاتينية. واستند القرار إلى شهادة شخص متواطئ مزعوم لم توجه إليه أية تهمة وتلقى ما يربو على ١١٨ ٠٠٠ دولار لقاء شهادته. والاستئناف الذي قدمه الأستاذ خوردان، والذي لم يفصل فيه حتى الآن، يحاج بأن تلك الإدانة تنتهك معايير قطعية من معايير القانون الدولي.

”٤ - سان خوان (بوصفها) عاصمة عقوبة الإعدام: سعى مكتب مدعي الولايات المتحدة في سان خوان إلى الحصول على تصريح بتطبيق عقوبة الإعدام على ١٣ بورتوريكي في المحكمة الاتحادية المحلية في سان خوان، مما يجعلها واحدة من المدن الخمس ذات العدد الأكبر من هذه الحالات، حيث لا تفوقها من حيث العدد سوى ولايات قضائية في ولايات نيويورك، وتكساس، وفرجينيا، ونيوجيرسي. ويحظر دستور بورتوريكو

بورتوريكو إن حدث ورغب في إحداث 'أي تغيير في شروط الارتباط'. وما من شك في أنه عبر السنين، لم تكن الولايات المتحدة مستجيبة تماما في معالجتها لرغبات بورتوريكو المشروعة في التغيير. إلا أنه ينبغي للجنة إنهاء الاستعمار أن تقر بأنه خلال السنوات السبع الماضية، لم تكن المشكلة هي الولايات المتحدة، وإنما كانت المشكلة هي حكومة الضم في بورتوريكو، التي سعت إلى قمع إرادة الشعب البورتوريكي في عدة مناسبات بفرض عمليات مصممة لإعطاء دفع زائف لخيار الضم. وبالطبع لم ينجح ذلك، وواصل شعب بورتوريكو رفض مركز الولاية التابعة للاتحاد كخيار. وتقرير المصير هو طريق ذو اتجاهين. فإذا كانت حكومة كمنولث بورتوريكو لا تتصرف بطريقة تتفق مع عملية تقرير المصير تحترم جميع الأحزاب السياسية، لا يسعنا إذن لوم حكومة الولايات المتحدة على تحاذلها.

”وعند تقييم الأحداث التي طرأت خلال السنة الماضية، ينبغي للجنة إنهاء الاستعمار أن تقر بأننا ندنو من انتخابات في هذه السنة في كل من بورتوريكو والولايات المتحدة، حيث ستكون هناك حكومتان جديدتان منتخبتان بغض النظر عن نتائج تلك الانتخابات. ووفقا لذلك، لن يكون من المفيد إعادة فتح مسألة المركز السياسي خلال هذه السنة الانتخابية. وإن انتخبت حاكما في تشرين الثاني/نوفمبر، اعترم أن أشرك شعب بورتوريكو في مسعى عن طريق توافق آراء إجرائي بين الأحزاب السياسية الثلاثة في بورتوريكو، والرئيس الجديد والكونغرس لحل هذه المسألة. ونصيحتي للجنة إنهاء الاستعمار في هذه المرحلة هي أن تقصر استعراضها

بحرية الولايات المتحدة على إعداد قواتها دون استخدام جزيرة ”بيكيس“.

”وفي حين أننا نقر بأن تدريبات القوات البحرية في بورتوريكو هي بالضرورة أمر داخلي، نحن نرى أنه حيثما تعلق الأمر بحقوق الإنسان وبكرامة الرجال والنساء، فإن المنظمات الدولية من قبيل الأمم المتحدة ينبغي أن تعنى بالمسألة. ووفقا لذلك، أطلب إلى اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار أن تعرب عن إدانتها بأشد لهجة لاستمرار الممارسات العسكرية في ”بيكيس“.

”وفيما يتعلق بالمركز السياسي لبورتوريكو، أعتقد أن أي إجراء تتخذه الأمم المتحدة يجب أن يبدأ بالاعتراف بأنه بعد أن أصبح دستور كمنولث بورتوريكو ساري المفعول بوصفه جزءا من اتفاق بين شعب بورتوريكو والولايات المتحدة، واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٥٣ القرار ٧٤٨ (د - ٨)، واعترفت بأن بورتوريكو قد بلغت 'مركز الحكم الذاتي ... لكيان سياسي مستقل' مما سمح بإخراج بورتوريكو من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وتمت المصادقة بعد ذلك على ذلك الإخراج من القائمة في عام ١٩٦٣ حينما صدقت الجمعية العامة على قائمة منقحة للأقاليم التي ينطبق عليها القرار ١٥١٤ (د-١٥) لعام ١٩٦٠، ولم يدرج كمنولث بورتوريكو ضمن تلك القائمة. وبما أن قرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د-٨) لم يبلغ أو يبطل، فهو ما زال ساري المفعول والأثر تماما.

”إن القرار ٧٤٨ يتضمن تأكيدا بأن الأمم المتحدة ستراعي على النحو الواجب إرادة شعب

- (١٣) المرجع نفسه.
- (١٤) مراسلات مكتوبة مع موظفي لجنة الانتخابات الحكومية لبورتوريكو.
- (١٥) A/AC.109/1999/L.13.
- (١٦) إحاطة صحفية قدمها جو لوكهارت، السكرتير الصحفي للبيت الأبيض، ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.
- (١٧) ”ذي رويال غازيت“، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.
- (١٨) ”أورلاندو سنتينل“، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٠.
- (١٩) البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، بيان أدلى به الرئيس، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.
- (٢٠) أو كسفورد أناليتيكا، ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠.
- (٢١) ”ذي أورلاندو سنتينل“، ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٩.
- (٢٢) المرجع نفسه، ٩ أيار/مايو ١٩٩٩.
- (٢٣) ”نيوزداي“، ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.
- (٢٤) مذكرة للمراسلين رقم ١٣٦ - م. ، وزارة الدفاع في الولايات المتحدة، ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٩.
- (٢٥) النشرة الإخبارية رقم ٢٩٢-٩٩، مكتب وزير الدفاع المساعد للشؤون العامة، وزارة الدفاع في الولايات المتحدة، ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩.
- (٢٦) إحاطة إخبارية عن وزارة الدفاع في الولايات المتحدة، ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.
- (٢٧) ملاحظات أدلى بها الرئيس كلنتون لشعب بورتوريكو بشأن تدريبات قوات البحرية في جزيرة ”بييكس“، مكتب السكرتير الصحفي، البيت الأبيض، ١ شباط/فبراير ٢٠٠٠.
- (٢٨) الأمر التوجيهي من رئيس الولايات المتحدة إلى وزير الدفاع ومدير مكتب الإدارة والميزانية، القرار المتعلق باستخدام مرافق ميدان الرماية في ”بييكس“، بورتوريكو (الاستفتاء)، مكتب السكرتير الصحفي للبيت الأبيض، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ (للاطلاع على النص الكامل انظر المرفق الثاني).
- (٢٩) المرجع نفسه.
- (٣٠) خدمات وكالة أنباء أجنسيا EFE، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٠.
- (٣١) ”ميامي هيرالد“، ٤ أيار/مايو ٢٠٠٠.
- (٣٢) ”رويترز“، ٨ أيار/مايو ٢٠٠٠.

للحالة في بورتوريكو على مسألة جزيرة
’بييكس‘.

الحواشي

- (١) Ivonne Acosta, la Mordaza: Puerto Rico, 1948-1957 (Rio Pidas, Editorial Edil, 1989), p.13
- (٢) جعل كونغرس الولايات المتحدة التصديق على دستور بورتوريكو مشروطا بمحذ المادة ٢٠ من لائحة الحقوق المقترحة. وتعترف المادة ٢٠، في جملة أمور، بالحق في الحماية الاجتماعية في حالة البطالة أو المرض أو الشيخوخة أو العجز، والحق في الحصول على عمل، والحق في مستوى معيشة ملائم، وحق الأمهات والأطفال في الرعاية والمساعدة الخاصتين. Jose Trias Monge, Puerto Rico: The Trials of the Oldest Colony in the World (New Haven: Yale University Press, 1997), pp.114 and 117
- (٣) وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونومست، نبذة قطرية، بورتوريكو ١٩٩٨-١٩٩٩.
- (٤) وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونومست، اقتصاد بورتوريكو: ”توقعات الأعمال التجارية“، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.
- (٥) ”أو كسفورد أناليتيكا“، ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠.
- (٦) وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونومست، إحاطة إعلامية قطرية، ”اقتصاد بورتوريكو: النمو رغم ركود الصناعة التحولية“، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.
- (٧) وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونومست، إحاطة إعلامية قطرية، ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٩.
- (٨) المرجع نفسه، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.
- (٩) المرجع نفسه، ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٩.
- (١٠) وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونومست، ”بورتوريكو: توقعات قطرية“، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠.
- (١١) ”التوقعات العالمية“ في برقية إخبارية لوحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونومست، ٢٠ و ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.
- (١٢) موارد سياسية على شبكة ”إنترنت“ - بورتوريكو، خدمة أنباء أغورا تيلماتيك.

- (٣٣) ”رويترز“، ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.
- (٣٤) Journal. Of the American Medical Assoc. JAMA/ HIV/ AIDS, vol. 5, No 3., May/June 1999; and Safeworks Aids project, www.safework.org.
- (٣٥) ”أورلاندو سنتينل“، ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.
- (٣٦) إدارة إنفاذ قوانين المخدرات، وزارة العدل في الولايات المتحدة.
- (٣٧) شهادة أمام الكونغرس، لجنة مجلس النواب لإصلاح الحكم، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.
- (٣٨) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٢٣ (A/53/23)، الفصل الأول، الفقرة ٤١.
- (٣٩) A/54/PV.71.
- (٤٠) انظر A/C.4/51/SR.4، الفقرة ٥٤.
- (٤١) بيان أدلى به الرئيس، البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

المرفق الأول

المنظمات التي جرى الاتصال بها لتقديم معلومات مستكملة عن تقرير المصير والاستقلال فيما يتعلق بورتوريكو

الجمع الثقافي البورتوريكي
نقابة المحامين في بورتوريكو
لجنة مناصرة إنقاذ بيبكس وتنميتها
المؤتمر الوطني الهوستوسي
المعهد الكاريبي للعمل والتدريب المسكوني
الحركة الاستقلالية الجديدة لبورتوريكو
حزب الاستقلال البورتوريكي
الحزب القومي البورتوريكي
الحزب الديمقراطي الشعبي
الاتحاد القومي لنصر الوطن

المرفق الثاني

الأمر التوجيهي الصادر من رئيس الولايات المتحدة إلى وزير الدفاع ومدير مكتب الإدارة والميزانية، القرار المتعلق باستخدام مرافق ميدان الرماية في "بيكيس"، بورتوريكو (الاستفتاء)

بموجب السلطة المخولة لي ولكي يتسنى تعزيز مصالح الأمن القومي ومعالجة المصالح والاهتمامات المشروعة لسكان "بيكيس" وشعب بورتوريكو أصدر توجيهاتي بما يلي:

١ - سيتقرر مصير تدريب البحرية في "بيكيس" باستفتاء للناخبين المسجلين من سكان "بيكيس" باستعمال القوانين واللوائح الانتخابية لبورتوريكو بصيغتها الموحدة حاليا اعتبارا من تاريخ هذا الأمر التوجيهي. وسيجرى هذا الاستفتاء في ١ أيار/مايو ٢٠٠١ أو قبل ١ أيار/مايو ٢٠٠١ أو بعده بمدة ٢٧٠ يوما وسيقرر الموعد بالضبط بناء على طلب وزارة البحرية. (يجب طلب هذا الموعد المحدد وشروط الاستفتاء قبل الاستفتاء بمدة لا تقل عن ٩٠ يوما). وينبغي أن يكون مفهوما أن التنفيذ الكامل لهذا الأمر التوجيهي يتوقف على ترخيص حكومة بورتوريكو بإجراء هذا الاستفتاء ودعمها له، وعلى تعاون حكومة بورتوريكو على النحو المحدد في الفقرة ٥ (أ).

٢ - سيعرض هذا الاستفتاء بديلين. البديل الأول هو أن توقف البحرية جميع التدريبات في موعد لا يتجاوز ١ أيار/مايو ٢٠٠٣. والبديل الثاني هو السماح بمواصلة التدريب على أن يشمل ذلك التدريب بالذخيرة الحية، بالشروط التي تقترحها البحرية. والتدريب بالذخيرة الحية هو ذو أهمية حاسمة لتعزيز الاستعداد القتالي لجميع أفراد قواتنا العسكرية ويجب أن يجري في موقع ما.

٣ - وفي حالة إذا أسفر الاستفتاء عن قبول خيار إنهاء أنشطة البحرية، فعندئذ:

(أ) ستنقل ملكية أراضي البحرية على الجانب الشرقي من "بيكيس" (بما في ذلك منطقة المناورات الشرقية ومنطقة سقوط الذخيرة الحية) في خلال سنة واحدة من الاستفتاء إلى إدارة الخدمات العامة للتصرف فيها بمقتضى قانون الممتلكات والخدمات الإدارية الاتحادية، باستثناء مناطق الحفظ التي ستنقل ملكيتها لوزارة الداخلية لمواصلة الحفظ؛

(ب) تقوم إدارة الخدمات العامة بالإشراف على إعادة الأراضي المذكورة في البند ٣ (أ) إلى حالتها الطبيعية بما يتمشى مع قانون الاستجابة والتعويض والمسؤولية البيئية الشاملة قبل أن تنقل ملكيتها مرة أخرى بموجب قانون الممتلكات والخدمات الإدارية

الاتحادية فيما عدا أن منطقة سقوط الذخائر الحية سيجري حرقها بحثا عن الذخائر وإقامة سياج حولها لاستيفاء نفس معايير ميدان الرماية التي استخدمت عقب إغلاق منطقة سقوط الذخيرة الحية المستخدمة من جانب المحطة الجوية البحرية بمنطقة "ساوث ويموث"، "ماساتشوستس" ويجوز لحكومة بورتوريكو أن تطلب نقل ملكية الأراضي المعادة إلى حالتها الطبيعية وفقا لقانون الممتلكات والخدمات الإدارية الاتحادية؛

(ج) لا يجوز في أي حال من الأحوال أن تعاد الأراضي المذكورة في هذا البند إلى وزارة الدفاع أو استعمالها للتدريبات العسكرية.

٤ - في حالة ما إذا أسفر الاستفتاء عن قبول خيار مواصلة التدريب المقدم من البحرية سيقوم مكتب الإدارة والميزانية بطلب اعتمادات من الكونغرس تبلغ ٥٠ مليون دولار لزيادة توفير الاعتمادات اللازمة لتعزيز البنية الأساسية والمساكن في الأجزاء الغربية من "بييكيس".

٥ - فيما بين تاريخ هذا الأمر التوجيهي وموعد الاستفتاء يجري ما يلي:

(أ) تعمل وزارة الدفاع وحكومة بورتوريكو بالتعاون مع السلطات الاتحادية المناسبة على كفالة استمرارية وحدة أراضي ميدان الرماية وإمكان الوصول إليه وتوقف أي تعدي على حدود ميدان الرماية وغير ذلك من الأعمال الاقتحامية تماما بتوفير دعم متكامل فيما بين الولايات الاتحادية وولايات بورتوريكو؛

(ب) يُستأنف تدريب البحرية في "بييكيس" على ألا يتجاوز ٩٠ يوما في كل سنة تقويمية وأن يقتصر على الذخائر غير المتفجرة التي يمكن أن تشمل أجهزة لتحديد الموقع؛

(ج) تكفل البحرية تنفيذ إجراءات لتعزيز السلامة كما تحدد مواقع السفن بحيث تخفض الضوضاء في المناطق المدنية حيثما كان ذلك ممكنا؛

(د) قبل أن يحدث أي تدريب رئيسي في ميدان الرماية يرسل إخطار لحكومة بورتوريكو عن طريق وزير خارجيتها بمهلة قدرها ١٥ يوما بموجب أحكام مذكرة التفاهم لعام ١٩٨٣؛

(هـ) يقدم مكتب الإدارة والميزانية طلبات تمويل إلى الكونغرس:

'١' لتمويل دراسة لخدمات الصحة العامة بالتنسيق مع الوكالات المناسبة لاستعراض الاهتمامات الصحية التي أثارها سكان "بييكيس"؛

٢' إنجاز نقل ملكية ١١٠ إيكير من ممتلكات البحرية لزيادة طول المدرج في مطار "بييكيس" البلدي ليصبح قادرا على استقبال طائرات المسافرين الكبيرة على أن توفر البحرية التدريب والمعدات التكميلية اللازمة لتعزيز قدرات المطار فيما يتعلق بإطفاء الحرائق والسلامة والموارد؛

٣' تعهد النظام الإيكولوجي ومناطق الحفظ وتنفيذ خطط إدارة السلحفاة المائية والثدييات البحرية والبجع البني اللون على النحو المحدد في مذكرة تفاهم عام ١٩٨٣؛

(و) في خلال ٣٠ يوما من هذا الأمر التوجيهي تقدم البحرية تشريعا إلى الكونغرس لنقل ملكية الأراضي على الجانب الغربي "لجزيرة بيبكيس" المحيطة بمرفق الذخيرة التابع للبحرية (فيما عدا ١٠٠ إيكير من الأرض التي يشغلها موقعي "روثر" و "ماونت بيراتا" للاتصالات السلكية واللاسلكية. وينص التشريع المقدم على نقل ملكية الأراضي في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ويكون نقل الملكية هذا إلى حكومة بورتوريكو لمصلحة بلدية "بييكيس" على النحو الذي يقرره مجلس التخطيط التابع لحكومة بورتوريكو. وتعاد هذه الأراضي إلى حالتها الطبيعية بما يتمشى مع معايير قانون الاستجابة والتعويض والمسؤولية البيئية الشاملة قبل نقل ملكيتها.

٦ - يقوم مدير مكتب الإدارة والميزانية بنشر هذا الأمر التوجيهي في السجل الاتحادي.